

محضر اجتماع لجنة المراجعة
شركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
المنعقد بتاريخ 2017/8/14

انه فى يوم الاثنين الموافق 2017/8/14 فى تمام الساعة الثالثة مساءً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية وبحضور كل من السادة :

رئيس اللجنة	الدكتور / عمرو الشبراويشي
عضو اللجنة	الدكتور / انور نصر
عضو اللجنة	الأستاذ / ابراهيم البكرى
مقرر اللجنة	الأستاذ / البير سامى

وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

- 1- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2017/5/24
- 2- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
- 3- القوائم المالية للشركة فى 2017/6/30

وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2017/5/24

عرض الدكتور / عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ 2017/5/24 وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرار التالى :-

اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ 2017/5/24

ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علماً بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

- لم يتم الاخذ بتوصياتنا السابقة والمتكررة في شأن تخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة وقد بلغ حجم التسهيلات الائتمانية في 2017/6/30 نحو 400.4 مليون جنيه بزيادة قدرها 128.1 مليون جنيه عن رصيد التسهيلات الائتمانية في 2017/3/31 والبالغ قدرها 272.3 مليون جنيه وقد نتج عن ذلك ان الشركة تحملت اعباء التمويل بلغ قدرها نحو 26.8 مليون جنيه خلال النصف الاول من العام 2017 ما يزيد عن صافي ربح الشركة خلال النصف الاول من العام و البالغ نحو 24.7 مليون جنيه ولم توضح ادارة الشركة اي مبرر لزيادة تلك التسهيلات علماً بان الارصدة النقدية لدي الشركة بلغت نحو 253.1 مليون جنيه في 2017/6/30 ولا زالت لجنة المراجعة توصي ادارة الشركة بتخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة
- لم يتم الاخذ بعد بالتوصية الخاصة بهيكل حقوق الملكية والتي اوصينا فيها بزيادة راس المال عن طريق توزيع 2 سهم مجاني لكل سهم عن طريق تحويل الاحتياطي الراسمالي وجانب من الارباح المرحلة الي راس المال وحتى يتناسب راس مال الشركة مع حجم نشاطها و استثمارتها فلا يتصور ان تكون حقوق الملكية في 2017/6/30 نحو 556.7 مليون جنيه بينما راس المال المدفوع نحو 123 مليون جنيه والاحتياطيات والارباح المرحلة نحو 433.7 مليون جنيه و تجدد لجنة المراجعة توصيتها في هذا الشأن

ثالثاً: القوائم المالية للشركة في 2017/6/30

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة في 2017/6/30 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلي

1. حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها 598 مليون جنيه خلال النصف الاول من عام 2017 بزيادة قدرها 176 مليون جنيه عن قيمة مبيعات نفس الفترة من عام 2016 والبالغ قدرها 422 مليون جنيه و بنسبة زيادة قدرها 41.7% (ويرجع جانب من هذه الزيادة الي زيادة سعرية نتيجة زيادة الاسعار في الفترة الاخيرة)
2. بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 75% خلال النصف الاول من عام 2017 مقابل 71% لنفس الفترة من عام 2016 اي بزيادة نسبتها 4% وهي نسبة زيادة كبيرة ترجع في المقام الاول الي زيادة سعر صرف العملات الاجنبية مقابل الجنيه المصري بعد تحرير سعر الصرف اعتباراً من تاريخ 2016/11/3 نظراً لاعتماد الشركة في المقام الاول على استيراد المواد الخام و مستلزمات الانتاج من الخارج بالعملات الاجنبية
3. بلغ صافي ربح الفترة خلال النصف الاول من عام 2017 نحو 24.7 مليون جنيه مقابل 26.3 مليون جنيه خلال نفس الفترة في 2016 اي بنقص 1.6 مليون جنيه وذلك بالرغم من زيادة قيمة المبيعات الفترة من عام 2017 عن مثيلتها عام 2016 كما سبق ان اوضحنا

و يرجع بصفة اساسية الي :

- ارتفاع نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات خلال الفترة بنسبة 4%
- انخفاض نسبة المصروفات البيعية والتسويقية بنحو 1.6%
- انخفاض المخصصات بنحو 4.1 مليون جنيه
- زيادة الايرادات التمويلية بنحو 8.3 مليون جنيه
- زيادة في مصروفات البحث و التطوير بنحو 1.6 مليون جنيه
- زيادة في المصروفات التمويلية بنحو 23.4 مليون جنيه
- انخفاض في ضريبة الدخل بنحو 3.7 مليون جنيه

هذا وتجدر الاشارة بالذكر بان صافي الربح المحقق خلال الربع الاول من عام 2017 قد بلغ نحو 7.7 مليون جنيه عن قيمة مبيعات بلغت نحو 310 مليون جنيه وبنسبة 2.5% بينما صافي الربح المحقق خلال الربع الثاني من عام 2017 قد بلغ 17 مليون جنيه عن قيمة مبيعات بلغت 288 مليون جنيه وبنسبة 5.9% معني ذلك ان نتائج الربع الثاني افضل بكثير من نتائج الربع الاول وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة وننتمني ان يستمر ذلك حتي نهاية العام باذن الله

4. تنفيذًا لسياسة التوسعات التي تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال النصف الاول من عام 2017 نحو 38.4 مليون جنيه ويضاف اليه رصيد اول المدة نحو 15.3 مليون جنيه يخصم منه المحول الي الاصول الثابتة 2 مليون جنيه والمحول الي المصروفات 148 الف جنيه و بالتالي اصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في 2017/6/30 نحو 51.6 مليون جنيه

5. بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض في 2017/6/30 نحو 258 مليون جنيه مقابل 206 مليون جنيه في 2016/12/31 اي بزيادة قدرها نحو 52 مليون جنيه معني ذلك ان الشركة حصلت خلال النصف الاول من عام 2017 مبلغ 546 مليون جنيه من قيمة مبيعاتها البالغة 598 مليون جنيه وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة والعاملين علي التحصيل و لجنة المراجعة لازالت توصي بالعمل علي تنشيط عملية التحصيل و منح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق لذلك حيث ان زيادة المديونية لدي الغير تاتر بالتالي علي السيولة النقدية لدي الشركة مما يدفعها الي الاقتراض من البنوك و تحميل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة

6. نظرا لاعتماد الشركة على استيراد المواد الخام و مستلزمات الانتاج من الخارج فان الشركة تتحوط دائما بالاحتفاظ بقدر مناسب من العملات الاجنبية ضمن ارصدها النقدية وقد بلغ نحو ما يعادل 245 مليون جنيه في 2017/6/30 و اذا ما علمنا بان الرصيد كان يعادل 275.6 مليون جنيه في 2017/3/31 معني ذلك ان الشركة اخذت بتوصيتنا في تقريرنا السابق بتاريخ 2017/5/24 بتخفيض حجم العملات الاجنبية المحتفظ بها نظرا لان سياسة البنك المركزي بعد تحرير سعر الصرف بتاريخ 2016/11/3 تسمح بتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الخامات و مستلزمات الانتاج من الخارج بسعر الصرف في تاريخ فتح الاعتمادات او التحويلات للشركات التي يتم منها الاستيراد هذا و تكرر لجنة المراجعة توصيتها السابقة للادارة التنفيذية بالعمل على زيادة استخدام الخامات ومستلزمات الانتاج المحلية ما امكن ذلك والعمل على زيادة نسبة التصدير للخارج

7. بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية في 2017/6/30 نحو 400.4 مليون جنية بزيادة قدرها 128.1 مليون جنية عن رصيدها في 2017/3/31 وذلك بالرغم من تكرار توصياتنا السابقه بتخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل والتي بلغت خلال النصف الاول من عام 2017 نحو 26.8 مليون جنية ما يزيد عن صافي ربح الشركة خلال تلك الفترة والبالغ قدرها 24.7 مليون جنية ولم نوضح ادارة الشركة اي مبرر لزيادة تلك التسهيلات علما بان الارصدة النقدية بلغت 253.1 مليون جنية في 2017/6/30

وهذا وتبلغ نسبة اعباء التمويل التي تتحملها الشركة ما بين 18.25% الي 19.25% بينما نسبة العائد علي الودائع بالعملات الاجنبية التي تحتفظ بها الشركة لا يتجاوز 2% ولا زالت لجنة المراجعة توصي بالعمل علي تخفيض التسهيلات الائتمانية وبالتالي تخفيض اعباء التمويل وتحسين ربحية الشركة

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معايير المحاسبة المصرية و تشكر لجنة المراجعة الجهد المبذول والنتائج التي حققتها الشركة خلال النصف الاول من عام 2017 وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة في 2017/6/30 على مجلس الادارة للاعتماد

ملخص توصيات اللجنة :

- 1- عرض القوائم المالية للشركة في 2017/6/30 على مجلس الادارة للاعتماد
- 2- العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التي تتحملها الشركة
- 3- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
- 4- العمل على زيادة تصدير منتجات الشركة للخارج
- 5- النظر في هيكل حقوق الملكية وتعليق جانب من الاحتياطات والارباح المرحلة علي راس المال في صورة اسهم مجانية توزع علي المساهمين كل بقدر حصته في راس المال كما سبق بيانه في البند ثانيا
- 6- تقديم تقرير عن اثر تخفيض سعر صرف الجنية المصري مقابل العملات الاجنبية علي تكلفة الانتاج وبالتالي ربحية الشركة وهل سيتم التوقف عن انتاج بعض المنتجات في حالة زيادة تكلفتها عن سعر البيع وماهي خطة الشركة في هذا الشأن

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنة بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة

عمرو الشبراويشى

رئيس اللجنة

البيير سامى

مقرر اللجنة